

مُعوقات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية على الشركة الأهلية للإسمنت بالدولة الليبية

مصطفى محمد المبروك بريقات

كلية طرابلس للعلوم والتقنية

mustafabreghat71@gmail.com

د. المكي معتوق سعود

كلية التجارة والاقتصاد الإسلامي - الجامعة

الاسمرية الإسلامية - زليتن

M.saoud@gmail.com

أحمد الطاهر سعود

كلية التجارة والاقتصاد الإسلامي

الجامعة الاسمرية

aaees1981@yahoo.com /الاسلامية/زليتن

مفتاح عبدالسلام الصغير

المعهد العالي للعلوم والتقنية - مسلاتة

M.sughier@gmail.com

مستخلص الدراسة: مجلة دراسات الإنسان و المجتمع

تناولت هذه الدراسة معوقات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في الشركة الأهلية للإسمنت محل الدراسة، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المعوقات التي تحول دون إفصاح الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة عن معلومات المسؤولية الاجتماعية. وتم استخدام الاستبيان كأداة للدراسة وبلغ حجم عينة الدراسة (70) مفردة. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن مستوى المعوقات الناتجة عن عدم إدراك متخذي القرار لمفهوم المسؤولية الاجتماعية كان مرتفعاً، وأوضحت النتائج إن مستوى المعوقات الناتجة عن الأنظمة والتشريعات كان مرتفعاً، ويعزى ذلك إلى ضعف التشريعات والقوانين الملزمة للإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية وكذلك عدم وجود عقوبات على الشركات التي تمتنع عن الإفصاح على المسؤولية الاجتماعية، كما أظهرت النتائج إن مستوى المعوقات الناتجة عن التكاليف المترتبة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كان مرتفعاً، وذلك عائد إلى عدم كفاية الموارد المالية الحالية لدى الشركة والتي يمكنها من تدريب موظفيها وإحداث تغيير في النظام المحاسبي للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة ضرورة الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للشركة ضمن تقاريرها المالية السنوية، والحرص على عدم استغلال التغيرات الموجودة في التشريعات والقوانين والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وكذلك فرض عقوبات على الشركات التي تمتنع عن الإفصاح على المسؤولية الاجتماعية وعدم التساهل في المساءلة والمحاسبة بخصوص المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها.

.Abstract

This study deals with the obstacles to the accounting disclosure of social responsibility in the National Cement Company under study. This study aimed to identify the most important obstacles that prevent the National Cement Company from disclosing social responsibility data. The questionnaire was used as a study tool, and the size of the study sample was (70) individuals. Among the most important findings of the study is that the level of obstacles resulting from the decision-makers' lack of awareness of the concept of social responsibility was high, and the results indicated that the level of obstacles resulting from regulations and legislation was high, due to the weakness of legislation and binding laws for the disclosure of social responsibility activities as well as the absence of penalties For companies that refrain from disclosing social responsibility, as the results showed that the level of obstacles resulting from the costs involved in disclosing social responsibility was high, due to the insufficiency of the current financial resources of the company that enable it to train its employees and make a change in the accounting system for disclosure social responsibility.

Among the most important recommendations of the study is the necessity to disclose the company's social performance in its annual financial reports, to be careful not to exploit existing changes in legislation and laws and to disclose social responsibility, as well as to impose penalties on companies that refrain from disclosing social responsibility and not to tolerate accountability and accountability regarding responsibility Social and disclosure

المقدمة:

يعتبر التحول من المسؤولية الاقتصادية للإعمال إلى المسؤولية الاجتماعية قد زاد من اهتمام المؤسسات الاقتصادية بمختلف أنواعها وأدى ذلك إلى تفعيل الأداء البيئي بتحقيق وممارسة أداء متميز من خلال التحكم في تأثير الأنشطة على البيئة مع الأخذ بعين الاعتبار سياساتها وأهدافها البيئية وتطوير السياسات الاقتصادية لتأكيد حماية البيئة. ونتيجة الاهتمام الواسع بموضوع المسؤولية الاجتماعية فقد تزايد اقتناع المؤسسات بها، وأصبحت تواجه اليوم تحديات اجتماعية واقتصادية كبيرة في مسيرة عملها وتحمل مسؤولياتها مع المجتمع سعياً لتحقيق أهداف اقتصادية من جهة وتحقيق احتياجات المجتمع من جهة أخرى.

وفي واقع الأمر يمكن القول إنه لا زال هناك بعض المعوقات التي قد تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمشروعات ومن أهمها غموض وعدم دراية كافية من الأفراد والمؤسسات والمجتمع بمفهوم وأهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وأبعادها ومدى تطورها وكذلك مدى فاعليتها وكيفية الاستفادة منها، والأنظمة والتشريعات التي قد تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ومدى قبول إدارات الشركات بتحمل النفقات الإضافية المرتبطة بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

الدراسات السابقة:

1. العقون (2019) بعنوان: أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء البيئي.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء البيئي بمؤسسة العسكرية للإسمنت ببسكرة، وتم توزيع مائة استبانة على العاملين بالمؤسسة محل الدراسة، وبعد معالجة البيانات من خلال برنامج التحليل الإحصائي توصلت الدراسة إلى وجود مستوى مرتفع لممارسة المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة محل الدراسة، وكذلك وجود مستوى مرتفع للأداء البيئي لها، كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر للمسؤولية على الأداء البيئي للمؤسسة قيد الدراسة.

2 . دراسة الفرجاني وآخرون (2017) بعنوان: الإفصاح البيئي في شركات

الاسمنت الليبية.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى الإفصاح البيئي في التقارير المالية في شركات صناعة الاسمنت الليبية وذلك في ظل السعي لتحقيق متطلبات تنمية الاستدامة وقد اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة وعلى البيانات الثانوية المجمعة من التقارير المالية السنوية للشركة الأهلية للاسمنت والإيضاحات المتممة لها (خلال الفترة من 2011 إلى 2014) ولتأكيد النتائج الواردة من تلك التقارير وإيضاحاتها فقد تم إجراء مقابلة شخصية مع أحد مسؤولي الإدارة المالية وقد توصلت الدراسة لنتائج تؤكد غياب الإفصاح البيئي في التقارير المالية المنشورة للشركة والقصور في ملائمة النظام المالي للشركة لمتطلبات الإفصاح البيئي مما يسبب وجود معوقات تحول دون تطبيق الشركة للإفصاح عن أدائها البيئي.

3. دراسة المزوغي (2017) بعنوان: **مستوى القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشطة المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية الختامية للشركة الليبية للحديد والصلب.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشطة المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية الختامية من خلال تحديد الإطار المفاهيمي والمتغيرات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية وكذلك من خلال التعرف على أساليب ومداخل القياس والإفصاح المحاسبي للأنشطة الاجتماعية حيث تم تطبيق هذه الدراسة على الشركة الليبية للحديد والصلب بواسطة عينة لاختبار قوائمها المالية وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركة الليبية للحديد والصلب لا تقوم بالقياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشطة المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية الختامية على الرغم من تكبد الشركة نفقات عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية.

4. دراسة قرق (2010) بعنوان: **المسؤولية البيئية والإفصاح البيئي للشركات الصناعية الليبية.**

هدفت الدراسة إلى قياس موقف الإدارة في الشركات الصناعية الليبية من المسؤولية البيئية وأسباب تدني مستوى الإفصاح البيئي على اعتبار أن القرار النهائي المتعلق بالمسؤولية البيئية يرجع دائماً إلي أعضاء مجلس الإدارة وقد توصلت الدراسة إلى أن المديرين في هذه الشركات يدركون المسؤولية البيئية الملقاة على عاتقهم إدراكاً جيداً

وبالرغم من ذلك يعلمون أن هناك جملة من الأسباب تحول دون قيامهم بالإفصاح البيئي من أهمها الافتقار للبحوث الأكاديمية في هذا المجال وغياب المعايير المطلوبة من الجهات المحاسبية والرقابية المتخصصة .

ومن خلال سرد هذه الحوصلة من الدراسات السابقة فإن هذه الدراسة ارتكزت على أهم المعوقات التي تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والمتمثلة في مدى إدراك متخذي القرارات بالشركة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وكذلك مدى وجود التشريعات والقوانين التي تلزم بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ومدى رغبة الشركة بتحمل التكاليف الإضافية الناتجة عن الإفصاح في الشركة الأهلية للإسمنت.

مشكلة الدراسة:

تأتي هذه الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة والتي أظهرت نتائجها ضعف الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي للشركات الصناعية الليبية وذلك للتعرف على أهم المعوقات التي تحد من الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة.

وبالتالي يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:
ما مدى وجود معوقات تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركة الأهلية للإسمنت ؟

وينبثق من خلال هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية: .

1 . ما مدى إدراك متخذي القرارات بالشركة الأهلية للإسمنت لمفهوم وأهمية المسؤولية الاجتماعية ؟

2 . ما مدى وجود أنظمة وتشريعات وقوانين تسمح وتلزم بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ؟

3 . ما مدى قبول إدارة الشركة الأهلية للإسمنت بتحمل التكاليف الإضافية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية؟

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في التعرف على أهم المعوقات التي تحول دون إفصاح الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة عن بيانات المسؤولية الاجتماعية.

ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية :

. التعرف على أثر عدم إدراك متخذي القرارات بالشركة الأهلية للإسمنت لمفهوم وأهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

. التعرف على أثر عدم وجود أنظمة وتشريعات تسمح وتلزم بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة.

. التعرف على أثر قبول إدارة الشركة الأهلية للإسمنت بتحمل التكاليف المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصناعية، وأهمية التعرف على المعوقات التي تحول دون المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عن البيانات المتعلقة بذلك.

فرضيات الدراسة:

من خلال تساؤلات الدراسة ثم صياغة الفرضيات التالية:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدم إدراك متخذي القرارات بالشركة الأهلية للإسمنت المساهمة لمفهوم وأهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
 2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدم وجود تشريعات تلزم بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركة الأهلية للإسمنت.
 3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدم رغبة إدارة الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة بتحمل التكاليف المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
- . منهجية الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة تم إتباع المنهجين (المنهج الاستقرائي ، المنهج الوصفي التحليلي) والذان يعدان مناسبان لأغراض هذه الدراسة باعتبار أن هاذين المنهجين تفرضهما طبيعة موضوع الدراسة:
- المنهج الاستقرائي:- من خلال تتبع أدبيات الموضوع في الكتب والمراجع والدراسات السابقة في نفس الموضوع لتغطية الجانب النظري من الدراسة.

المنهج الوصفي التحليلي :- من خلال استخدام صحيفة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات لغرض إجراء البحث والتحليل والمعالجة وذلك لإثبات صحة فرضيات

الدراسة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات بأسرع وقت وأكثر دقة.

حدود الدراسة:

تكمّن الحدود الموضوعية للدراسة في التعرف على أثر بعض معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة بدولة ليبيا والمتمثلة في مدى أثر إدراك وفهم الإدارة لأهمية ومفهوم المسؤولية الاجتماعية وأثر وجود تشريعات لا تسمح بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وأثر تقبل إدارة الشركة في تحمل نفقات إضافية متعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية دون التطرق للمعوقات الأخرى إن وجدت.

مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمشروع مفهوماً حديثاً نسبياً في الفكر المحاسبي، فقد أوضحت العديد من الدراسات تأثير النُسق المحاسبية على مر الزمن بالتغيرات البيئية التي تواجه الشركات، والتي هي محصلة للظروف والأحداث المحيطة به والمؤثرة فيه، ويعتقد بعضهم أن التطورات في الفكر المحاسبي والتطبيق العملي ارتبطت أساساً ببيئة الشركة في جانبين، فمن ناحية تأثر النظام المحاسبي من حيث أساليب التسجيل والقياس استجابة للمتغيرات البيئية، ومن ناحية أخرى فقد استجابت العمليات المحاسبية الخاصة بتجميع وتوصيل المعلومات لهذه المتغيرات. (بدوي 2012، ص 15) وعرفت جمعية الإداريون الأمريكيون (A.A.A) المسؤولية الاجتماعية بأنها استجابة إدارة المنشآت العملية للتغيير في توقعات المستهلكين والموظفين والاهتمام العام بالمجتمع، مع استمرار الاهتمام بالنشاطات التجارية الهادفة إلى تحقيق الثروة الاقتصادية. (عليان، 1999، ص 23)

أهداف المسؤولية الاجتماعية:

إن الهدف العام من المسؤولية الاجتماعية للمنشأة هو تطوير ورفاهية المجتمع من خلال وفائها ببعض الحاجات الاجتماعية والتي ليست بالضرورة هي المسببة لها، غير أن هذا الهدف العام غير دقيق بما يمكن المنشآت من العمل على تحقيقه، وبالتالي قياسه والإفصاح عنه، كما أن للمسؤولية الاجتماعية للمنشأة أهداف فرعية تتمثل في:

1. الإنتاج والبيع بما يلبي الحاجات الاجتماعية للعمل.
2. التبرع للجمعيات الخيرية والتي بدورها توزع المساعدات على الفقراء للحد من ظاهرة الفقر.
3. مساعدة الدولة في القيام بواجباتها الاجتماعية خاصة في ظل ضعف الإمكانيات المتاحة لها.

مزايا الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

تشير التجارب الدولية إلى أن المزايا التي تعود على الشركات تتمثل فيما يلي:
(المغريل وفؤاد، 2008، ص 3، 5)

1. تحسين سمعة الشركات والتي تُبنى على أساس الكفاءة في الأداء والنجاح في تقديم الخدمات والثقة المتبادلة بين الشركات وأصحاب المصالح ومستوى الشفافية التي تتعامل به هذه الشركات، ومدى مراعاتها للاعتبارات البيئية واهتمامها بالاستثمار البشري، ويسهم التزام الشركات بمسئولياتها الاجتماعية بدرجة كبيرة في تحسين سمعتها.
2. تسهيل الحصول على الائتمان المصرفي، خاصة في ضوء استحداث بعض المؤشرات التي تؤثر على القرار الائتماني للبنوك.
3. استقطاب أكفأ العناصر البشرية؛ حيث يمثل التزام الشركات لمسئولياتها تجاه المجتمع الذي تعمل به عنصر جذب أمام العناصر البشرية، خاصة بالنسبة للشركات عابري القارات أو الشركات الكبرى المحلية التي تعمل في مجالات متخصصة وتستخدم تكنولوجيا حديثة.
4. بناء علاقة قوية مع الحكومة، مما يساعد في حل المشكلات أو النزاعات القانونية، التي قد تتعرض لها الشركات أثناء ممارستها لنشاطها الاقتصادي.
5. حسن إدارة المخاطر الاجتماعية التي تترتب على قيام الشركات بنشاطها الاقتصادي، خاصة في إطار العولمة، وتمثل هذه المخاطر في الالتزام البيئي واحترام قوانين العمل وتطبيق المواصفات القياسية، والتي تمثل تحدياً للشركات، خاصة الصغيرة والمتوسطة.

6. رفع قدرة الشركات على التعلم والابتكار، كما يلاحظ أن هناك افتراضاً خاطئاً بأن المسؤولية الاجتماعية للشركة تعتبر عبئاً على الشركة وتقلل من أرباحها، لكن على العكس فقد أثبتت الدراسات أن قيام الشركة بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه أصحاب المصالح وغيرهم في المجتمع يساهم في تحسين صورة ومركز الشركة في أعين المستهلكين والجمهور، مما ينعكس على ربحية الشركة.

مفهوم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

يتمثل مفهوم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في عرض البيانات المتعلقة بالنشاط الاجتماعي للشركة بشكل يمكن من تقييم الأداء الاجتماعي لها. (سليمان، 2001، ص 49) أو أنه يمثل مجموعة من التقارير المالية أو الكمية أو الوصفية الاجتماعية التي تبين مجموعة الأنشطة التي قامت بها الشركة ووفاء لمسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع التي تعيش فيه. (بيطار وفرحات، 2013، ص 15) كما يعبر مفهوم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية عن الطريقة التي يمكن للشركة بموجبها إعلام كافة أصحاب العلاقة (الداخلية والخارجية) عن نشاطاتها المختلفة التي تعبر عن الأداء الاجتماعي لها، وذلك من خلال القوائم المالية والتقارير الملحقه المرفقة بها. (جربوع، 2007، ص 250). ويمكن القول بأن الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية يتمثل في عرض البيانات والمعلومات التي توضح تكاليف المسؤولية الاجتماعية، التي تحملتها الشركة تجاه المجتمع الذي تعيش فيه، وأن يتم إظهار جميع المعلومات الوصفية والكمية من خلال تقاريرها المالية الدورية أو تقارير منفردة، وعلى أن تخدم جميع فئات المستخدمين في اتخاذ قراراتهم.

مجالات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

تتمثل مجالات الإفصاح عن المسؤولية البيئية والاجتماعية في الآتي: (سعد الدين، 2013، ص 445)
أولاً- حماية البيئة: وتتمثل في منع التلوث البيئي والحفاظ على المصادر الطبيعية والسياسات الإدارية ومؤشرات الأداء.

ثانياً- معلومات عن العاملين: وتتمثل في المحافظة على العلاقات العمالية وتوفير الوظائف وحماية حقوق العاملين و المعاملة المتكافئة للعمال وتحسين العلاقة مع النقابات العمالية.

ثالثاً- تنمية المجتمع: وتتمثل في احترام حقوق الإنسان والمشاركة المجتمعية والاستثمار في المجتمع.

رابعاً- العملاء والمنتج: وتتمثل في أمن وسلامة المنتجات ومكافحة الممارسات الاحتكارية وتقييم رضا العملاء وتحسين جودة المنتج.

وسائل الإفصاح عن بيانات المسؤولية الاجتماعية:

تتعدد وسائل الإفصاح عن بيانات المسؤولية الاجتماعية بالشركات في الآتي:
أولاً- دمج معلومات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية مع معلومات المحاسبة التقليدية ضمن القوائم المالية التقليدية، وما يترتب على ذلك من تعديل القوائم المالية الأساسية بتأثيرات المساهمات البيئية والاجتماعية، ويرى أنصار هذا الاتجاه أن المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية الاقتصادية يمكن اعتبارهما أهدافاً متداخلة ومندمجة معاً، الأمر الذي يتطلب إعداد تقارير شاملة تكون فيها الجوانب الاجتماعية والمالية والاقتصادية متكاملة، وفي ظل هذا الأسلوب يتم دمج كل من البيانات والمعلومات الاجتماعية والمالية والاقتصادية في تقرير واحد، على أن يتم ذلك ضمن إطار القوائم المالية التقليدية المتعارف عليها، وبالتالي تكون البيانات الاجتماعية جزءاً من البيانات الاقتصادية، وأن هذا الأسلوب لا يمنع من وجود بعض التقارير المنفصلة المتضمنة لبعض المعلومات الاجتماعية في صورة وصفية أو كمية، وتكمن فلسفة هذا الاتجاه في الآتي: (لطفي، 2004، ص 298، 299)

1. تأثير الأنشطة الاجتماعية على نتائج النشاط الاقتصادي يتم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وبالتالي يجب أن ينعكس ذلك على القوائم المالية الاقتصادية، وإلا أصبحت نتائجها مضللة.

2. إن المنظمة وحدة واحدة لا تتجزأ، وبالتالي فإن التقرير عن إدارتها يجب أن يتضمن كل من المعلومات الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً- فصل معلومات المحاسبة المالية عن المسؤولية الاجتماعية في قوائم وتقرير مستقلة عن المعلومات المتعلقة بالقوائم المالية التقليدية، وقد جاء هذا الأسلوب نظراً للانتقادات التي وجهت لأسلوب الدمج بين القوائم الاجتماعية والمالية والاقتصادية، والتي من أهمها: (سلامة، 1999، ص 42)

- إن الاندماج بين القوائم الاجتماعية والقوائم المالية يهدم كل الأسس المحاسبية المالية المتعارف عليها.

- نشر القوائم المالية منفصلة عن القوائم الاجتماعية لا يضر المنظمة كوحدة واحدة.

- الوقوف على تأثير الأنشطة الاجتماعية على الأنشطة الاقتصادية لا يتطلب أن تندمج هذه الأنشطة، بل يمكن الوصول إليها عن طريق التحليل المحاسبي.

- إن دمج القوائم الاجتماعية والقوائم المالية معاً يُصعب من عمل المراجع للأداء الاجتماعي ويهدر الوقت.

وقد يتم استبعاد المنافع الاجتماعية فلا يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية التقليدية، وإن كان هذا لا يمنع من الإفصاح عنها في تقارير أخرى سوى كانت وصفية أو كمية؛ وذلك للتغلب على مشكلات القياس والاضطرار إلى الاتجاه للتقدير الشخصي الأمر الذي يحد من فائدة التقارير المالية. (عبد المجيد، 1997، ص 303,301)

معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

تعرف المعوقات على أنها جميع العوائق المالية والإدارية والفنية والاجتماعية التي تعوق المدير عن تحقيق أهداف برامجه الإدارية.

كما تعرف معوقات الإفصاح الاجتماعي إجرائياً بأنها الأسباب أو العوامل التي قد تعرقل أو تقلل قدرة الشركات المساهمة بشكل عام على الإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية (أبو سمرة، 2009: 52).

ويمكن القول بأن هناك عوامل تؤثر على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين: (أبو سمرة، 2009: 53)

أولاً: العوامل الداخلية والمتمثلة في الثقافة السائدة داخل الشركة والكيفية التي يتم التعاطي بها مع المسؤولية الاجتماعية والتكاليف الاجتماعية والبيئية، وإدراك إدارة الشركة

لمسؤوليتها الاجتماعية والقيام بواجبها تجاه المستثمرين والدائنين والموارد البشرية والمستهلكين والمجتمع المحلي.

ثانياً: العوامل الخارجية والناجمة عن البيئة والظروف التي تعمل من خلالها هذه الشركة مثل التشريعات والقوانين السارية وأجهزة الرقابة داخل المجتمع، والدور الذي قد تلعبه الحكومة في تشجيع المحاسبة والإفصاح عن المعلومات ذات الدلالات الاجتماعية.

إجراءات الدراسة الميدانية: تناولت هذه الدراسة عرضاً مفصلاً للإجراءات التي تم الاعتماد عليها في تنفيذ الدراسة الميدانية بهدف التعرف على معوقات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بالشركة الأهلية للإسمنت، واشتملت على أداة جمع البيانات وطرق إعدادها والأساليب المستخدمة في التحليل الإحصائي إضافة إلى صدق أداة الدراسة وثباتها وكذلك مجتمع وعينة الدراسة.

أداة الدراسة:

استخدم الباحثون الاستبيان لغرض تحقيق أهداف الدراسة فقاموا بتصميم استمارة الاستبيان، واشتملت على البيانات الشخصية عن المبحوثين والمتمثلة بالمؤهل العلمي، والتخصص الأكاديمي، وعدد سنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي، وعدد الدورات والندوات العلمية المتعلقة بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وكذلك محاور أساسية وهي:

- المحور الأول: معوقات ناتجة عن عدم إدراك متخذي القرار لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وتكون المحور من (8) فقرات.

- المحور الثاني: معوقات ناتجة عن الأنظمة والتشريعات والقوانين الملزمة للإفصاح عن الأداء الاجتماعي (معوقات تنظيمية وتشريعية)، وتكون المحور من (9) فقرات.

- المحور الثالث: معوقات ناتجة عن التكاليف المترتبة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (معوقات مالية)، وتكون المحور من (7) فقرات. وتكون إجمالي الاستبيان من (24) فقرة، ما عدا البيانات الشخصية.

وقد استخدم الباحثون الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد المجتمع للإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي، حيث تم إعطاء درجة واحدة للإجابة (غير موافق بشدة)

ودرجتان للإجابة (غير موافق) وثلاث درجات للإجابة (محايد) وأربع درجات للإجابة (موافق) وخمس درجات للإجابة (موافق بشدة)، وقد تم استخدام متوسط القياس (3) وهو متوسط القيم (1، 2، 3، 4، 5) للإجابات الخمسة، كنقطة مقارنة لتحديد مستوى إجمالي كل محور من محاور الدراسة.

جدول (1) ترميز بدائل الإجابة

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الترميز	1	2	3	4	5

الأساليب الإحصائية المستخدمة :

لقد تم إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي بعد ترميزها؛ لإجراء العمليات الإحصائية اللازمة لتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي، الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية وذلك للإجابة على تساؤلات الدراسة أو التحقق من فرضياتها بمستوى معنوية (0.05) والذي يُعد مستوى مقبولاً في العلوم الاجتماعية والإنسانية بصورة عامة (Uma Sekaran, 2003: 24) وبما أننا نحتاج في بعض الأحيان إلى حساب بعض المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في وصف الظاهرة من حيث القيمة التي تتوسط القيم أو تنزع إليها القيم، ومن حيث التعرف على مدى تجانس القيم التي يأخذها المتغير، وأيضاً ما إذا كان هناك قيم شاذة أم لا، والاعتماد على العرض البياني وحده لا يكفي، لذا فإننا بحاجة لعرض بعض المقاييس الإحصائية التي يمكن من خلالها التعرف على خصائص الظاهرة محل البحث، وكذلك إمكانية مقارنة ظاهرتين أو أكثر، ومن أهم هذه المقاييس، مقاييس النزعة المركزية والتشتت. وقد تم استخدام الآتي:

- **التوزيعات التكرارية:** لتحديد عدد التكرارات، والنسبة المئوية للتكرار التي تتصل عليه كل إجابة، منسوبا إلى إجمالي التكرارات، وذلك لتحديد الأهمية النسبية لكل إجابة ويعطي صورة أولية عن إجابة أفراد مجتمع الدراسة على العبارات المختلفة.
- **المتوسط الحسابي:** يستعمل لتحديد درجة تركز إجابات المبحوثين عن كل فقرة، حول درجات المقياس، وذلك لتحديد مستوى كل محور من محاور الدراسة.

- المتوسط الحسابي المرجح، لتحديد اتجاه الإجابة لكل عبارة من عبارات المقياس وفق مقياس التدرج الخماسي.
- الانحراف المعياري: يستخدم الانحراف المعياري لقياس تشتت الإجابات ومدى انحرافها عن متوسطها الحسابي.
- اختبار تي (T - test): لتحديد جوهرية الفروق بين متوسط الاستجابة ومتوسط القياس (3) في المقياس الخماسي.
- معامل الارتباط : لتحديد العلاقة بين كل محور وإجمالي الاستبيان .
- معامل ألفا كرونباخ: للتأكد من ثبات أداة الدراسة (الاستبيان)
- صدق فقرات الاستبانة : - وتم ذلك من خلال الآتي
- ✓ صدق المحكمين

يعد الصدق من الشروط الضرورية واللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس والصدق يدل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها، وإن أفضل طريقة لقياس الصدق هو الصدق الظاهري والذي هو عرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها. وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الفقرات على مجموعة من المحكمين المتخصصين، وقد تم الأخذ في نظر الاعتبار جميع الملاحظات التي قدمت من قبل المحكمين.

✓ صدق الاتساق البنائي لمحاوِر الدراسة

جدول (2) معامل الارتباط بين محاوِر الدراسة وإجمالي الاستبيان

ت	المحاوِر	عدد الفقرات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	معوقات ناتجة عن عدم إدراك متخذي القرار لمفهوم المسؤولية الاجتماعية	8	0.916	0.000
2	معوقات ناتجة عن الأنظمة والتشريعات والقوانين الملزمة للإفصاح عن الأداء الاجتماعي (معوقات تنظيمية وتشريعية)	9	0.978	0.000
3	معوقات ناتجة عن التكاليف المترتبة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (معوقات مالية)	7	0.842	0.000

لقد بينت النتائج في الجدول (2) أن قيمة معامل الارتباط بين إجمالي الاستبيان ومحور (معوقات ناتجة عن عدم إدراك متخذي القرار لمفهوم المسؤولية الاجتماعية) تساوي (0.916)، وبين إجمالي الاستبيان ومحور (معوقات ناتجة عن الأنظمة والتشريعات والقوانين الملزمة للإفصاح عن الأداء الاجتماعي (معوقات تنظيمية وتشريعية) تساوي (0.978)، وبين إجمالي الاستبيان ومحور (معوقات ناتجة عن التكاليف المترتبة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (معوقات مالية)) تساوي (0.842)، وكانت قيم الدلالة الإحصائية دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05 حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من 0.05 .

✓ الثبات:

وهو الاتساق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الأفراد أنفسهم، وتم حساب الثبات عن طريق معامل ألفا كرونباخ حيث إن معامل ألفا يزودنا بتقدير جيد في أغلب المواقف وتعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وأن قيمة معامل ألفا للثبات تعد مقبولة إذا كانت (0.6) وأقل من ذلك تكون منخفضة، ولإستخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام استمارات البالغ عددها (66) استمارة، وقد كانت قيمة معامل ألفا لثبات المحور (معوقات ناتجة عن عدم إدراك متخذي القرار لمفهوم المسؤولية الاجتماعية) (0.956)، ولمحور (معوقات ناتجة عن الأنظمة والتشريعات والقوانين الملزمة للإفصاح عن الأداء الاجتماعي (معوقات تنظيمية وتشريعية)) (0.948)، ولمحور (معوقات ناتجة عن التكاليف المترتبة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (معوقات مالية)) (0.93)، وبلغ معامل الثبات لإجمالي الاستبيان بهذه الطريقة (0.972)، وبالتالي يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج.

جدول (3) معامل الفايرونيباخ للثبات

ت	المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا
1	معوقات ناتجة عن عدم إدراك متخذي القرار لمفهوم المسؤولية الاجتماعية	8	0.956
2	معوقات ناتجة عن الأنظمة والتشريعات والقوانين الملزمة للإفصاح عن الأداء الاجتماعي (معوقات تنظيمية وتشريعية)	9	0.948
3	معوقات ناتجة عن التكاليف المترتبة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (معوقات مالية)	7	0.930
إجمالي الاستبانة			0.972

مجتمع وعينة الدراسة: مجلة دراسات الإنسان و المجتمع

يتكون مجتمع الدراسة من مدراء الإدارات ورؤساء الأقسام والمحاسبين الماليين ومراجعي الحسابات بالشركة الأهلية للإسمنت، والبالغ عددهم (70) فرداً، وقد اعتمد الباحثون أسلوب المسح الشامل، فقاموا بتوزيع (70) استمارة واستردوا منها (66) استمارة صالحة للتحليل وبنسبة بلغت (94.29%)، وكما مبين في الجدول أدناه.

جدول (4) الاستثمارات الموزعة والمتحصل عليها ونسبة المسترد والفاقد منها

عدد الاستثمارات الموزعة	عدد الاستثمارات المفقودة	نسبة الاستثمارات المفقودة	عدد الاستثمارات غير صالحة	نسبة الاستثمارات الغير صالحة	عدد الاستثمارات الصالحة	نسبة الاستثمارات الصالحة
70	4	5.71%	0	0%	66	94.29%

عرض وتحليل البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية

جدول (5) توزيع أفراد العينة حسب بياناتهم الشخصية

المجموع	دكتوراه	ماجستير	بكالوريوس	دبلوم	العدد	المؤهل العلمي
66	3	6	45	12		
%100	4.5 %	%9.1	%68.2	%18.2		النسبة %
المجموع	اقتصاد	إدارة أعمال	تمويل ومصاريف	محاسبة	العدد	التخصص الأكاديمي
66	2	10	17	37		
%100	3.0 %	%15.2	%25.8	%56.1		النسبة %
المجموع	15 سنة فأكثر	10 إلى أقل من 15 سنة	5 إلى أقل من 10 سنوات	أقل من 5 سنوات	العدد	عدد سنوات الخبرة
66	11	25	18	12		
%100	16.7 %	%37.9	%27.3	%18.2		النسبة %
المجموع	مراجع حسابات	محاسب مالي	رئيس قسم	مدير إدارة	العدد	المسمى الوظيفي
66	17	23	12	14		
%100	25.8 %	%34.8	%18.2	%21.2		النسبة %
المجموع	3 دورات فأكثر	3-2 دورات تدريبية	دورة تدريبية واحدة	لا يوجد	العدد	الدورات التدريبية
66	2	4	16	44		
%100	3.0 %	%6.1	%24.2	%66.7		النسبة %

أظهرت النتائج في الجدول رقم (5) أن غالبية أفراد العينة وبنسبة بلغت (68.2%) من خريجي الجامعات، و(12) مستهدفاً وما نسبته (18.2%) من حملة مؤهل الدبلوم،

و(6) مستهدفين وما نسبته (9.1%) يحملون المؤهل العالي (الماجستير) و(3) مستهدفين وما نسبته (4.5%) من حملة المؤهل العالي (الدكتوراه).
وبالنسبة للتخصص الأكاديمي فقد بينت النتائج في الجدول رقم (5) أن غالبية أفراد العينة وبنسبة بلغت (56.1%) من المتخصصين في مجال المحاسبة، و(17) مستهدفاً وما نسبته (25.8%) متخصصين في التمويل والمصارف، و(10) مستهدفين وما نسبته (15.2%) إدارة أعمال، ومستهدفين اثنين وما نسبته (3%) متخصصين في مجال الاقتصاد.

وفيما يخص عدد سنوات الخبرة فقد بينت النتائج في الجدول رقم (5) أن (12) مستهدفاً وما نسبته (18.2%) كانت لهم خبرة أقل من 5 سنوات، و(18) مستهدفاً وما نسبته (27.3%) لهم خبرة تتراوح ما بين 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات، و(25) مستهدفاً وما نسبته (37.9%) تراوحت خبرتهم ما بين 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة، و(11) مستهدفاً وما نسبته (16.7%) كانت لهم خبرة 15 سنة فأكثر.

أما فيما يتعلق بالمستوى الوظيفي فقد أظهرت النتائج في الجدول رقم (5) أن (14) مستهدفاً وما نسبته (21.2%) مدراء إدارة، و(12) مستهدفاً وما نسبته (18.2%) رؤساء أقسام، و(34) مستهدفاً وما نسبته (34.8%) يشغلون منصب "محاسب مالي"، و(17) مستهدفاً وما نسبته (25.8%) يشغلون منصب "مراجع حسابات".

أما بالنسبة لعدد الدورات والندوات العلمية المتعلقة بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية فقد بينت النتائج في الجدول رقم (5) أن غالبية أفراد العينة وبنسبة بلغت (66.7%) لم يسبق لهم وأن شاركوا بأي دورة تدريبية أو ندوة علمية في مجال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، في حين أن (16) مستهدفاً وما نسبته (24.2%) كانوا قد تحصلوا على دورة تدريبية واحدة في هذا المجال، و(4) مستهدفين وما نسبته (6.1%) أكدوا بأنهم سبق وأن شاركوا بعدد (2 إلى 3) من هذه الدورات والندوات العلمية، ومستهدفين اثنين وما نسبته (3%) تلقوا عدد 3 فأكثر من هذه الدورات والندوات العلمية في مجال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

اختبار فرضيات الدراسة:

ولتحديد درجة الاتفاق على كل فقرة من فقرات الاستبيان وعلى إجمالي كل محور من محاور الاستبيان، تم استخدام اختبار (One Sample T-Test)، فتكون الدرجة مرتفعة (أفراد العينة متفقين على محتوى الفقرة) إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) و قيمة متوسط الاستجابة للفقرة أكبر من قيمة متوسط القياس (3) وعند ذلك يتم قبول الفرضية، وتكون الدرجة منخفضة (أفراد العينة غير متفقين على محتوى الفقرة) إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) وقيمة متوسط الاستجابة للفقرة أقل من قيمة متوسط القياس (3) ومن ثم رفض الفرضية، وتكون الدرجة متوسطة إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05 بغض النظر عن قيمة متوسط الاستجابة وعندها يتم قبول الفرضية.

الفرضية الأولى: توجد معوقات ناتجة عن عدم إدراك متخذي القرارات بالشركة الأهلية للإسمنت لمفهوم وأهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

جدول (6) يوضح التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (One Sample T-Test) لمحور معوقات ناتجة عن عدم إدراك متخذي القرار لمفهوم المسؤولية الاجتماعية

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق	المؤسّس المرجح	الانحراف المعياري	قيمة الدلالة الإحصائية	الدرجة
1	يشتمل مفهوم المسؤولية الاجتماعية الامتثال بالعاملين والمجتمع	ك	14	34	12	4	2	2.18	0.943	0.000	منخفضة
		%	21.2	51.5	18.2	6.1	3				
2	تعد المسؤولية الاجتماعية إحدى أولويات الشركة الأهلية لتبصنت	ك	10	36	12	4	4	2.33	1.013	0.000	منخفضة
		%	15.2	54.5	18.2	6.1	6.1				
3	يهد الإطّاء بالالتزامات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية أحد أهداف الشركة	ك	9	36	12	4	6	2.45	1.084	0.000	منخفضة
		%	12.1	54.5	18.2	6.1	9.1				
4	تلتزم المسؤولية الاجتماعية مزاممة بالتركيز على البيئة	ك	7	41	13	2	3	2.29	0.873	0.000	منخفضة
		%	10.6	62.1	19.7	3	4.5				
5	توجد رؤية واضحة لدى إدارة الشركة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية	ك	11	32	14	7	2	2.35	0.984	0.000	منخفضة
		%	16.7	48.5	21.2	10.6	3				
6	إن عدم إدراك ماهية المسؤولية الاجتماعية يعتبر أحد أهم عوامل عدم تطبيقها	ك	8	20	25	11	2	2.68	0.995	0.012	منخفضة
		%	12.1	30.3	37.9	16.7	3				
7	إن الهدف من المسؤولية الاجتماعية هو تقديم خدمة تخلق لها أعلى ربحية	ك	9	35	15	5	2	2.33	0.917	0.000	منخفضة
		%	13.6	53	22.7	7.6	3				
8	يجب الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للشركة ضمن تقاريرها المالية السنوية	ك	7	10	7	33	9	3.41	1.215	0.008	مرتفعة
		%	10.6	15.2	10.6	50.0	13.6				
	أجمالي محور معوقات ناتجة عن عدم إدراك متخذي القرار لمفهوم المسؤولية الاجتماعية							3.52	0.687	0.000	مرتفع

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (6) إن (7) فقرات من فقرات محور المعوقات الناتجة عن عدم إدراك متخذي القرار لمفهوم المسؤولية الاجتماعية كانت درجة الموافقة عليها مرتفعة، وفقرة واحدة فقط من فقرات هذا المحور كانت درجة الموافقة عليها متوسطة، ولتحديد مستوى المعوقات الناتجة عن عدم إدراك متخذي القرار لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، فإن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.52)⁽¹⁾ وهو أقل من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.52)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.000) وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، وهذا يدل على أن مستوى المعوقات الناتجة عن عدم إدراك متخذي القرار لمفهوم المسؤولية الاجتماعية كان مرتفعاً، لذا يتم قبول الفرضية الأولى (توجد معوقات ناتجة عن عدم إدراك متخذي القرارات بالشركة الأهلية للإسمنت لمفهوم وأهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية).

الفرضية الثانية: توجد معوقات ناتجة عن عدم وجود تشريعات وقوانين تلزم بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركة الأهلية للإسمنت.

جدول (7) يوضح التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (One Sample T-Test) لمحور معوقات ناتجة عن الأنظمة والتشريعات والقوانين الملزمة للإفصاح عن الأداء الاجتماعي (معوقات تنظيمية وتشريعية)

ت	الفقرة	التكرار ر والنسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	قيمة الدلالة الإحصائية	الدرجة
1	يوجد ضعف في التشريعات والقوانين الملزمة للإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية	ك	7	12	7	31	9	3.35	1.234	0.025	مرتفعة
		%	10.6	18.2	10.6	47.0	13.6				
2	يتم استغلال الثغرات الموجودة في التشريعات والقوانين لعدم تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	ك	8	9	10	30	9	3.35	1.234	0.025	مرتفعة
		%	12.1	13.6	15.2	45.5	13.6				
3	عدم وجود عقوبات على الشركات التي تمتنع عن الإفصاح على المسؤولية الاجتماعية	ك	8	10	10	30	8	3.30	1.228	0.049	مرتفعة
		%	12.1	15.2	15.2	45.5	12.1				
4	غياب أسس الإفصاح عن	ك	7	10	4	36	9	3.46	1.218	0.003	مرتفعة

⁽¹⁾ عند حساب قيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المعوقات الناتجة عن عدم إدراك متخذي القرار لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، أخذ بنظر الاعتبار الصياغة الإيجابية للفقرات (1، 2، 3، 4، 5، 7)، لذا وجب التنبؤ لذلك

				13.6	54.5	6.1	15.2	10.6	%	الأنظمة المحددة للمسؤولية الاجتماعية	
				12	33	7	7	7	ك	وجود تساهل من قبل سلطات الدولة في المسائلة والمحاسبة بخصوص المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها	5
مرتفعة	0.001	1.218	3.55	18.2	50.0	10.6	10.6	10.6	%		
				9	32	8	9	8	ك	عدم وجود معيار محاسبية لقياس وعرض الآثار الاجتماعية لتشاطات الشركة	6
مرتفعة	0.015	1.237	3.38	13.6	48.5	12.1	13.6	12.1	%		
				13	26	8	7	12	ك	لا تشرط الأنظمة المعمول بها في سوق الأوراق المالية على الشركات المساهمة الإفصاح عن معومات المسؤولية الاجتماعية	7
متوسطة	0.068	1.394	3.32	19.7	39.4	12.1	10.6	18.2	%		
				13	30	10	7	6	ك	نقص برامج التوعية بالإعلام والتشريعات والقوانين المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية	8
مرتفعة	0.000	1.191	3.56	19.7	45.5	15.2	10.6	9.1	%		
				14	23	14	10	5	ك	ضعف دور جماعات الضغط مثل جمعية حماية البيئة والمستهلك نحو تحمل الشركة مسؤولياتها الاجتماعية والإفصاح عنها	9
مرتفعة	0.002	1.205	3.47	21.2	34.8	21.2	15.2	7.6	%		
مرتفع	0.002	1.044	3.41	أجمالي محور معوقات ناتجة عن الأنظمة والتشريعات والقوانين الملزمة للإفصاح عن الأداء الاجتماعي (معوقات تنظيمية وتشريعية)							

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (7) إن (8) فقرات من فقرات محور المعوقات الناتجة عن الأنظمة والتشريعات والقوانين الملزمة للإفصاح عن الأداء الاجتماعي (معوقات تنظيمية وتشريعية) كانت درجة الموافقة عليها مرتفعة، وفقرة واحدة فقط من فقرات هذا المحور كانت درجة الموافقة عليها متوسطة، ولتحديد مستوى المعوقات الناتجة عن الأنظمة والتشريعات والقوانين الملزمة للإفصاح عن الأداء الاجتماعي (معوقات تنظيمية وتشريعية)، فإن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.41) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.41)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.002) وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، وهذا يدل على أن مستوى المعوقات الناتجة عن الأنظمة والتشريعات والقوانين الملزمة للإفصاح عن الأداء الاجتماعي (معوقات تنظيمية وتشريعية) كان مرتفعاً وبذلك يتم قبول الفرضية الثانية توجد معوقات ناتجة عن عدم وجود تشريعات وقوانين تلزم بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركة الأهلية للإسمنت.

الفرضية الثالثة: توجد معوقات ناتجة عن عدم رغبة إدارة الشركة الأهلية للإسمنت بتحمل التكاليف المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية
جدول (8) يوضح التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (One Sample T-Test) لمحور معوقات ناتجة عن التكاليف المترتبة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (معوقات مالية)

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	موافق	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	قيمة الدلالة الإحصائية	الدرجة
1	لا يوجد استعداد من قبل الشركة بتحمل تكاليف إضافية نظير الوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية والبيئية	ك	6	12	11	24	13	3.39	1.251	0.013	مرتفعة
		%	9.1	18.2	16.7	36.4	19.7				
2	ترى الشركة بأن القياس والإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي والبيئي يتطلب تكاليف إضافية لإيجاد بيئة مالية متطورة وإمكانية مهنية ومكتبية	ك	4	12	15	22	13	3.42	1.178	0.005	مرتفعة
		%	6.1	18.2	22.7	33.3	19.7				
3	عدم فعالية الموارد الحالية لدى الشركة والتي يكتفينا من تدريب موظفيها وإحداث تغيير في النظام المحاسبي للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	ك	4	16	14	19	13	3.32	1.217	0.038	مرتفعة
		%	6.1	24.2	21.2	28.8	19.7				
4	تكتسب الشركة الإفصاح عن معلومات الأداء الاجتماعي والبيئي والتي من الممكن أن يستفيد منها المنافسون مما ينعكس سلبا على الأداء المالي	ك	6	14	6	29	11	3.38	1.250	0.016	مرتفعة
		%	9.1	21.2	9.1	43.9	16.7				
5	ترى الشركة أن العوائد المالية المتوقعة من إنصافها عن المسؤولية الاجتماعية أقل من تكاليف الإفصاح عنها	ك	3	16	7	28	12	3.46	1.179	0.003	مرتفعة
		%	4.5	24.2	10.6	42.4	18.2				
6	ترى الشركة أن الإفصاح عن الأداء الاجتماعي والبيئي يتطلب زيادة في تكاليف الآلات المستخدمة للحد من التلوث البيئي	ك	3	13	12	24	14	3.50	1.167	0.001	مرتفعة
		%	4.5	19.7	18.2	36.4	21.2				
7	عدم وجود حوافر حكومية كافية كإعفاءات ضريبية للشركات المساهمة لتبني سياسات اجتماعية وبيئية	ك	5	17	12	20	12	3.26	1.244	0.097	متوسطة
		%	7.6	25.8	18.2	30.3	18.2				
	أجمالي محور معوقات ناتجة عن التكاليف المترتبة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (معوقات مالية)							3.39	1.018	0.003	مرتفع

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (8) إن (6) فقرات من فقرات محور المعوقات الناتجة عن التكاليف المترتبة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (معوقات مالية) كانت درجة الموافقة عليها مرتفعة، وفقرة واحدة فقط من فقرات هذا المحور كانت درجة الموافقة عليها متوسطة، ولتحديد مستوى المعوقات الناتجة عن التكاليف المترتبة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (معوقات مالية)، فإن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.39) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.39)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.003) وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، وهذا يدل على أن مستوى المعوقات الناتجة عن التكاليف المترتبة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (معوقات مالية) كان

مرتفعاً وبذلك يتم قبول الفرضية الثالثة توجد معوقات ناتجة عن عدم رغبة إدارة الشركة الأهلية للإسمنت بتحمل التكاليف المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

النتائج:

بناء على هذا الدراسة فإنه تم استخلاص النتائج التالية:-

1. بينت النتائج إن مستوى المعوقات الناتجة عن عدم إدراك متخذي القرار لمفهوم المسؤولية الاجتماعية كان مرتفعاً، وإن هذه النتيجة تعزى إلى عدم وجود رؤية واضحة لدى إدارة الشركة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وإلى عدم التركيز على البيئة كمسؤولية اجتماعية إضافة وإلى عدم اعتماد المسؤولية الاجتماعية كأحد أولويات الشركة قيد الدراسة.

2. أوضحت النتائج إن مستوى المعوقات الناتجة عن الأنظمة والتشريعات كان مرتفعاً، ويعزى ذلك إلى ضعف التشريعات والقوانين الملزمة للإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية وكذلك عدم وجود عقوبات على الشركات التي تمتنع عن الإفصاح على المسؤولية الاجتماعية إضافة إلى استغلال الثغرات الموجودة في التشريعات والقوانين لعدم تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وأيضاً تساهل السلطات في المسألة والمحاسبة فيما يخص المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها.

3. أظهرت النتائج إن مستوى المعوقات الناتجة عن التكاليف المترتبة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كان مرتفعاً، وإن ذلك عائد إلى عدم كفاية الموارد المالية الحالية لدى الشركة والتي يمكنها من تدريب موظفيها وإحداث تغيير في النظام المحاسبي للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية إضافة إلى عدم الاستعداد من قبل إدارة الشركة لتحمل تكاليف إضافية نظير الوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية والبيئية وأيضاً إلى تجنب الشركة الإفصاح عن معلومات الأداء الاجتماعي والبيئي والتي من الممكن أن يستفيد منها المنافسون مما ينعكس سلباً على الأداء المالي وكذلك عدم وجود حوافز حكومية كافية كإعفاءات ضريبية للشركات المساهمة لتبني سياسات اجتماعية وبيئية.

التوصيات:

1. بناءً على النتائج المتحصل عليها؛ فإن الدراسة توصي بالآتي:-
 1. ضرورة الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للشركة ضمن تقاريرها المالية السنوية.
 2. الحرص على عدم استغلال الثغرات الموجودة في التشريعات والقوانين والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
 3. فرض عقوبات على الشركات التي تمتنع عن الإفصاح على المسؤولية الاجتماعية وعدم التساهل في المسائلة والمحاسبة بخصوص المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها.
 4. ضرورة توفير برامج التوعية والإعلام بالتشريعات والقوانين المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.
 5. تفعيل دور جماعات الضغط مثل جمعية حماية البيئة والمستهلك نحو تحمل الشركة مسؤولياتها الاجتماعية والإفصاح عنها.
 6. ضرورة تفعيل نظام الحوافز كإعفاءات ضريبية للشركات المساهمة لتبني سياسات اجتماعية وبيئية.
 7. الاستعداد لتحمل التكاليف الإضافية مقابل الوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية والبيئية.

المصادر والمراجع:

- 1- أمين أحمد السيد لطفي (2004) المراجعة لأغراض خاصة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر.
- 2- إيمان محمد سعد الدين (2013) خصائص الشركات كمحددات للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في ضوء المؤشر لمسؤولية الشركات بالتطبيق على الشركات المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، يوليو. نقلاً عن:

- Rosamaria,Moura-L,and Rebert 2011 Historical background and Corporate Social Responsibility Jouhtnol vol 7 issue:4 pp 528 – 539
- 3- أمانة العقون (2019) أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء البيئي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد الخيضر - بسكرة- الجزائر.
- 4- حامد أبو سمرة (2009) معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- 5- عماد عبد الستار سليمان (2001) القياس والإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية، دراسة تطبيقية في الشركة العامة للأسمدة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، العراق.
- 6- علي مفتاح قرقند (2010) المسؤولية البيئية والإفصاح البيئي للشركات من وجهة نظر مديري الشركات الصناعية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة أكاديمية الدراسات العليا.
- 7- مازن عليان (1999) واقع المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي وأثرها على الأداء، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.
- 8- محمد عباس بدوي (2012) المحاسبة البيئية بين النظرية والتطبيق، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر.
- 9- محمد محمود عبد المجيد (1997) المراجعة المتقدمة والأساليب العلمية والإجراءات العملية، مكتبة الشباب، القاهرة، مصر.
- 10- عمر مصباح المزوغي (2017) مستوى القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشطة المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية ، رسالة ماجستير ، الأكاديمية الليبية ، مصراته.

- 11- منصور محمد الفرجاني وآخرون (2017) الإفصاح البيئي في شركات الاسمنت الليبية ، المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة الخمس . 25 . 27 - ديسمبر 2017
- 12- منى لطفي بيطار ومنى خالد فرحات (2013) الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، بحث منشور، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا.
- 13- نبيل فهمي سلامة (1999) بحوث في المحاسبة والمراجعة الاجتماعية، الطبعة الثانية، مكتبة الجلاء، بور سعيد، مصر .
- 14- نهال المغريل و ياسمين فؤاد (2008) المسؤولية الاجتماعية لرأس المال في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية.
- 15- يوسف محمود جربوع (2007) مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية، غزة، المجلد الخامس عشر، العدد الأول.